

القطعة اللحم منه قبل ان يهل في جوفها من شئ ...
 فاكلتها هل يبرك الخلف بذكره او لا قولان ومحلها حيث
 نواتها وما حيث لم تنزل فلا حيث انما قالوا لو لم
 تشف جوفها لمرة وتجزى جوفها المراد بالتواين ان يكون
 بين يمينه ويخذ المرة التي يحملها عليه ما يزيد
 على قدر ما تشق ولها المارة وتجزى ما تقوفا كما يفيد
 كلام المواق وشارحه قوله **او بعد سادها** ما الى
 سلة المصنعة لآخر مرة المارة اكلها ثم اكلتها
 بعد ان اقسدتا او ابي ما كفي الا الحي فحين حلف
 على طعام لياكله فنزكه حتى فسد ثم اكله ففسد
 حيث عند ما لكا اذا خرج عن حد الطعام وقال يكون
 في العتبية لا حيث الا ان يكون اذا ان ياكله قبل ان
 يفسد وعليه فانث الضبر باعتبار الزمان المحلوف
 عليه او قوله او بعد سادها طرف لمز من مطروف
 على جوفها ما وان لم تحطوا بالكت بعد سادها
 اي تزكيت بعد الحلف حيث فسدت اذ قوله قولان
 محذوف من الا ولين لولا لة الثالث وقوله الا ان تنزوا
 راجع لسلة العساد فان قلت **العساد** ينزل
 التواين فلا يجب الا بالمتناظرت لاستلهم ذلكا
 يفسد سقوط شئ فيه مجرد سقوطه من غير نوات
 ولا يجب رجوعه **سلة** المرة كما مر وفيها الحنت
 بلعد ما في لاسوتها وبيته الجمع واستثنى كل شئ
 يعني ان من حلف بطلاق زوجته انه لا يكسرها فرب

يكون بين التواين
 ما تشقها
 ما تشقها

التواين

التواين وبيته يوم الجمع بينهما فكساها احداهما فقط
 وليس له فانه بحيث يذك كما في المرونة واستثنى
 الحنت حيث كانت بيته عزم الحنث واعتذر عنه
 بحله على من رقتها البيته اي واليمين بالطلاق
 او العتق المعين ولما مشتقنا قبلت بيته
 انما قال قوله يا حرجا اي التواين ومرجع الضمير
 بهم من قوله لاسوتها وفي نسخة لاسوتها اي اياها
 وقوله وبيته الجمع اي عزم الجمع لما بينهما والحنث
 حال الحنث او في الحنث لو لم يكن له نية اطلاق
 اي الكلام على الامعان وكانت النذور قربة
 لما في التراجيح وتشتا رها في كثير من الاحكام
 جعل للنذور فضلا تا باليات النبي فقال
فصل لذكر اركان النذور واحكامه قال
 في التنبية في فصل الزك الفحمة والنذور جمع
 نذورات يراجع على نذر حنث المون والذالك يقال
 نذرت انذرتا نذرية الذالك في الماضي وكسرهما
 وضمهما في المستقبل ومعناه الا التزام النبي قال ابن
 عرفة النذرا لا عزم من الجايز ايجاب امره على نفسه
 به امر الحديث من نذرا ان يجزيه فلا يحسنه والطلاق
 الفتحا على المجرم نذرا بمعنى ان النذر يطلق بمعنى
 لعزم وعيني الحنث والاعزم بطلت على المندوب
 والكروه والحرام ما ورد في الاطلاق فان الشرعية
 والاحاديث النبوية ثم قال ابن عرفة واخصه

قوله